الخاتمـة :

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في عمليات التمويل و التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق الائتمان البنكي، و مما لاشك فيه أن طموحات التنمية الاقتصادية تستدعي المزيد من المساهمة الفعالة لوحدات الجهاز البنكي سواء من حيث الكم و الكيف، و لبلوغ ذلك لابد أن يلعب البنك المركزي دورا بارزا في تدفق الائتمان البنكي أو انكماشه طبقا لتأثير تلك السياسة على مجمل النشاطات الاقتصادي، كما لابد على البنوك التجارية أن تأخذ كل الإحتياطات اللازمة من أجل الأداء الأمثل لهذه الوطنية .

و في هذا الإطار بالذات انحصرت دراستنا التي اتخذت من الائتمان البنكي محلا لها و التي حاولنا من خلالها التطرق إلى مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية ولإعطاء هذه الضوابط الطابع الواقعي قمنا بإسقاط دراستنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة.

و لقد سمحت لنا الدراسة النظرية الحكم على محدودية حرية البنوك التجارية في التوسع في منح الائتمان و التي مردها إلى الضوابط الخارجية و المتمثلة في مراقبة البنك المركزي للائتمان المصرفي عن طريق أدوات السياسة النقدية، و إلى الضوابط الداخلية المتمثلة في الإجراءات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل دراسة طلب القرض.

أما الجانب التطبيقي فقد مكننا من التعرف على مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث لاحظنا وجود مجهودات ملموسة من طرف بنك الجزائر لمراقبة الائتمان المصرفي عن طريق استخدامه لمجموعة من أدوات الرقابة، لكن رغم تلك المجهودات إلا أن وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي و غياب الثقافة المالية لدى معظم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و كذا ركود السوق النقدية الجزائرية أثر سلبا على فعالية هذه الأدوات.

و مكننا هذا الجانب أيضا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية دراسة القرض بالبنك محل الدراسة و التي تهدف إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم يجنب البنك مخاطر عدم التسديد، لكن رغم ذلك لاحظنا أن الوكالة تتعرض باستمرار لحالات عدم التسديد و التي يعود سببها خاصة إلى عدم الاعتماد على الطرق العلمية في تحليل الوضعية المالية للعميل و اعتماد

البنك في إعطاء القروض على اعتبارات شخصية و بيروقراطية وكذا غياب المتابعة الجدية للقرض و عدم كفاءة موظفي البنك.

و بناء على دراستنا لمختلف هذه الضوابط و محاولة تفعيلها قمنا بتقديم مساهمة عن طريق اقتراح إجراءات تمكن بنك الجزائر من تفعيل أدوات الرقابة التي يستخدمها وذلك عن طريق تنشيط السوق النقدية لتوفير المناخ المناسب لبعض الأدوات التي تتطلب فعاليتها وجود سوق نقدية نشطة و الحد من التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي و كذا ربط مختلف البنوك التجارية الكترونيا ببنك الجزائر حتى يتمكن من متابعة التدفقات اليومية للبنوك أما بالنسبة لتفعيل الضوابط الداخلية فقد رأينا أن إنشاء مكاتب لتصنيف الائتمان أمرا ضروريا للبنوك التجارية الجزائرية حيث سيساهم هذا الإجراء في توفير المعلومة الدقيقة لمحلل الائتمان و بالتالي تمكينه من اتخاذ القرار السليم.

كما رأينا ضرورة استخدام الطرق العلمية في تحليل اتخاذ القرار الائتماني و كذا الاهتمام اكبر بمرحلة متابعة القرض.